DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1998/17/Add.1 (Part V)*
8 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، جنيف
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٧ والمسائل ذات الصلة

إضافة

سجل البرنامج الرئيسي

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

موجز

تبرز هذه الوثيقة بإيجاز ما اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام ١٩٩٧ والتحديات المقبلة التي يود البرنامج أن يوجه انتباه المجلس التنفيذي إليها. ويعتمد التقرير على مقدمة التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٧ (DP/1998/17) وغيرها من الإضافات ولا سيما الإضافتان ٢ و ٣، كما يوفر تكملة لها.

* يتألف سجل البرنامج الرئيسي لعام ١٩٩٧ من خمسة أجزاء هي: الجزء الأول - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا؛ الجزء الثاني - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية؛ الجزء الثالث - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ الجزء الرابع - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا وكومنولث الدول المستقلة؛ الجزء الخامس - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٤	٣
ثانيا	- لمحات موجزة عن إنجازات عام ١٩٩٧	٥ -٣٥	٤
	ألف - اجتثاث الفقر	١٥-٢١	٥
	باء - الحكم ودعم البلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية خاصة	٢٢-٢٧	٧
	جيم - المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة	٢٨	٩
	دال - حماية البيئة	٢٩-٣٢	٩
	هاء - مسائل الإدارة	٣٣-٣٥	١١
ثالثا	- التحديات والخطط الرئيسية لعام ١٩٩٨	٣٦-٣٩	١١

أولا - مقدمة

١ - إن الحوار حول التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجب أن يأخذ في الاعتبار الطابع غير المتجانس للمنطقة وما تتسم به من تناقضات. فالبلدان ذات الدخل العالي والمتوسط تتعايش مع بلدان ذات اقتصادات صغيرة، بما في ذلك اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة. كما تتعايش بلدان ذات نظم ديمقراطية قديمة مع بلدان ذات نظم ديمقراطية ناشئة أقيمت في أعقاب فترات طويلة من الحروب والصراعات المدنية وعدم الاستقرار السياسي. وفي بعض تلك البلدان، يتم تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية في إطار بناء التوافق الوطني وتوطيد دعائم السلم (مثل السلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهايتي).

٢ - أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فإن عددا كبيرا من البلدان حقق الاستقرار خلال التسعينات. فقد خفضت مستويات التضخم بشكل جذري عن طريق تطبيق برامج التكيف الهيكلي. وإذ أفاد ذلك الفئات الفقيرة على المدى القصير، فإن المكاتب احتجبت في معظم الأحوال من جراء آثار تخفيض الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية، مما خلف الأثر الأكبر على الفئات الأفقر من المجتمع. وتلت النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان سنوات من الكساد وتقلب النظم المالية، مما كشف النقاب عن نقاط الضعف في سياسات الاقتصاد الكلي، وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. وواجهت البلدان صعوبات فيما بذلته من جهود لاقتحام الاقتصاد العالمي وفي حين قامت في الوقت نفسه بتشجيع الإنتاج والعمالة داخليا.

٣ - وهناك قضيتان بارزتان في مجال التنمية هما: (أ) تفاقم الفوارق الاجتماعية القائمة منذ أمد بعيد و (ب) الضعف المستمر لنظم الحكم الديمقراطي وتوجد ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "اقتصادات ازدواجية" حيث توجد أوجه تباين كبيرة بين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين المناطق الجغرافية المركزية والمناطق غير المركزية. أما الفئات التي تتأثر بصفة خاصة بالجوانب السلبية للتهميش الاجتماعي، فهي النساء والسكان الأصليون. وشهدت المنطقة خلال الثمانينات أطول فترة اتسمت بقيام حكومات منتخبة وبعمليات دستورية وبتقلص الإنفاق العسكري، وقبول القوات المسلحة لسلطة الحكومة المدنية. غير أن الديمقراطيات التي نشأت في تلك الفترة لا تزال تعاني من أوجه قصور دستورية خطيرة، ولا سيما على مستوى النظام القضائي ونظام الأمن العام. ولا يزال الفساد مستشريا كما أن هناك حاجة إلى نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار.

٤ - وأخيرا، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به من أجل ترويج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وقد تمت زيادة الوعي العام بالقضايا البيئية ولكن صياغة وتنفيذ السياسات في مجال الإدارة السليمة للبيئة والموارد الطبيعية لا يزال هدفا بعيد المنال.

ثانيا - لمحات موجزة عن إنجازات عام ١٩٩٧

٥ - تركز الاستراتيجية الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة على الأولويات الإقليمية التي يمكن للبرنامج أن يحدث فيها القدر الأكبر من الأثر بالنظر إلى ما يتسم به من مزايا مقارنة وتجارب وممارسات سابقة وقدرة على إقامة الشراكات في المنطقة. بالفعل، فإن من الخاصيات الهامة التي تميز التعاون الذي يقيمه البرنامج في المنطقة علاقات الشراكة التي أقامها مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في ميدان التنمية والتي يمارسها على نطاق واسع من خلال ترتيبات التنفيذ الوطني واقتسام التكاليف مع الحكومات.

٦ - وفي مجال اجتثاث الفقر، أجرى البرنامج بحوثا تطبيقية من أجل إقامة قاعدة معلومات متينة بغرض الإسهام في المناقشة الدائرة حول الروابط بين سياسات الاقتصاد الكلي والفقر. والغرض من هذه البحوث هو توفير المعلومات اللازمة للاسترشاد بها في تقرير السياسات واتخاذ القرارات، وقد تم استكمالها بمشاريع وطنية تتعلق تحديدا بتدابير مكافحة الفقر. ومن التطورات الهامة التي شهدتها البرامج الوطنية للقضاء على الفقر ازدياد علاقات الشراكة القائمة مع القطاع الخاص.

٧ - وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك في الحوار حول السياسة العامة، من خلال الترويج الناجح للتقارير الوطنية عن التنمية البشرية. وتتجسد شعبية تلك التقارير في انتشارها في المنطقة حيث أصبحت مختلف البلدان تصدر بانتظام تقارير وطنية عن التنمية البشرية.

٨ - ويعد الإسهام في الحكم الديمقراطي أولوية رئيسية أخرى. وقد تركزت استراتيجية الحكم على تحقيق التكامل في أربع مجالات هي: (أ) تعزيز سيادة القانون ووصول الفقراء إلى العدالة؛ و (ب) تطوير المؤسسات مع التأكيد على تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في ميدان التنمية؛ و (ج) إنشاء قيادات، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الشباب والنساء من القادة السياسيين؛ و (د) ترسيخ الثقافة الديمقراطية.

٩ - وما فتئ البرنامج يسهم في استتباب السلم وتوطيده في البلدان الخارجة من حالة الحرب. وتعتمد تلك الأنشطة على الخبرة المكتسبة من الاشتراك، لسنوات عديدة، في عمليات السلم بالمنطقة من خلال العمل كوسيط للتوفيق بين الخصوم السابقين، بما في ذلك طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني.

١٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أقيمت شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف تعد استراتيجية لدمج "Tierramerica"، وهي حاليا ملحق لصحيفة، في خطة شاملة للاتصالات، ودعم وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإجراء دراسة دون إقليمية حول التجارة والبيئة. كما أنشأ البرنامجان مكتبا إقليميا للخدمات الاستشارية في المكسيك.

١١ - وبناء على طلب رؤساء الدول في مؤتمر النصف الجنوبي للكرة الأرضية المعني بالتنمية المستدامة المعقود في سانتا كروز، ببوليفيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع

مشروع يتعلق بإنشاء "شبكة معارف للأمريكتين". ويجري تنفيذ المرحلة التجريبية من المشروع ويهدف هذا المشروع إلى ترويج استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات لفائدة المجتمع الإنمائي عن طريق بناء القدرات والربط بالشبكات القائمة وتيسير إيجاد المعلومات ونشرها وتوزيعها من أجل تطوير عمليات اتخاذ القرار على صعيد المجتمعات المحلية.

١٢ - وأدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رائدا في مساعدة البلدان على الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاتفاقية الإطارية لحفظ التنوع البيولوجي، وعلى نقل مزيد من الموارد، عبر مرفق البيئة العالمية، بهدف التخفيف من حدة مشاكل تغير المناخ وفقدان التنوع الإحيائي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٣ - ويشكل موضوع نوع الجنس أولوية بالنسبة لبرامج المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفة عامة وبالنسبة للبرنامج الإقليمي بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، يركز البرنامج الإقليمي على ثلاثة مجالات هي: (أ) العنف ضد المرأة، (ب) المرأة ومراكز القيادة، (ج) وإدماج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين في صميم الأنشطة الرئيسية.

١٤ - وشهد إصلاح الأمم المتحدة تقدما في المنطقة في عام ١٩٩٧ من خلال اختيار مكتب البرنامج في غواتيمالا لتجريب عملية الإصلاح وبذلك تكون غواتيمالا أحد البلدين الوحيدين في العالم بأسره اللذين شاركا في العملية التجريبية لإصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

ألف - اجتثاث الفقر

١٥ - خلص البرنامج الإقليمي "سياسات الاقتصاد الكلي والفقر" الذي أنجز في عام ١٩٩٧، إلى استنتاجات مهمة بشأن العلاقات بين سياسات الاقتصاد الكلي والفقر، وساهم مساهمة كبيرة في الحوار المحتدم حول أثر تلك السياسات على مستويات الفقر. وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بخصوص هذا البرنامج، بمشاركة ١٥ بلدا من بلدان المنطقة. وأجرى الخبراء الوطنيون دراسات إفرادية قطرية مستخدمين منهجية موحدة لتحليل الاقتصاد الكلي بالاستناد إلى مصفوفات المحاسبة الاجتماعية والتحليلات السائدة لظاهرة الفقر من أجل دراسة مختلف العوامل السببية للفقر. وأنجزت أعمال إحصائية مكثفة بشأن الحسابات الوطنية المتاحة، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في كل من البلدان التي تغطي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٦. وإضافة إلى التحليلات الإفرادية القطرية، أعد البرنامج ثلاث ورقات مشتركة بين الأقطار حول الفقر والاقتصاد الكلي ونوع الجنس. علاوة على ذلك، تم إنشاء شبكة قيمة من الإخصائيين من جميع أنحاء المنطقة.

١٦ - ومن أبرز الاستنتاجات التي خلصت إليها الأنشطة المذكورة أعلاه أن تخفيض مستوى الفقر مرتبط بما يلي: (أ) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) الزيادة في الحد الأدنى للأجور؛ (ج) الحد من البطالة؛ (د) تقليص التضخم. وهناك ترابط بين الزيادة في معدلات الفقر

والزيادات في معاملات جيني (التي تقيس درجة التفاوت في توزيع الدخل). كما توجد علاقة إيجابية بين انتشار الفقر ورصد الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وتقترن التغييرات في مجال انتشار الفقر إيجابيا بالفرق بين الصادرات والواردات. ومما يثير الاهتمام بشكل خاص أن هناك موازين تجارية سلبية في ٧٠ في المائة من الحالات التي يشهد فيها انخفاض في مستوى الفقر، مما يدل على أن الحد من الفقر قد يكون رهنا بتحقيق زيادة في الإيرادات. ونوع الجنس ليس متغيرا صالحا لتفسير التغييرات في الفقر النسبي. وتشكل التغييرات في هياكل التعليم وأماكن إقامة السكان عناصر هامة للحد من الفقر. كما تمثل التحسينات في مجال التعليم عاملا مهما لتخفيف مستوى الفقر. ويحتمل أن يكون لانتقال الأسر المعيشية من المناطق الريفية، حيث يشتد الفقر، إلى المناطق الحضرية، حيث يكون الفقر أقل حدة، أثر كبير على مستويات الفقر بصفة عامة. وستنشر نتائج هذه الدراسة الهامة في كتاب، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨.

١٧ - وبالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي، انصب التركيز على تكثيف حملات الدعوة فيما يتعلق بقضايا الفقر وإجراء مشاورات عريضة القاعدة على المستوى الوطني. وكانت المشاورات تستهدف تحديد الفئات الفقيرة وأماكن وجودها واتجاهات الفقر الرئيسية في كل بلد. وسوف تفضي هذه العمليات إلى إعداد خرائط تتعلق بالفقر ووضع وتنفيذ برامج وطنية لاجتثاث الفقر. وفي إطار مشاريع وطنية وإقليمية، تبذل جهود في مجال بناء القدرات بغرض دعم قياس مدى انتشار الفقر وتحديد استراتيجية الحد منه.

١٨ - وبوشر في المكسيك برنامج هام لمكافحة الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشارك مع حكومات الولايات والقطاع الخاص، إقامة المشاريع الصغرى والصغيرة، التي تشكل مصدر العمالة الرئيسي في البلد، وذلك من خلال إدماجها في سلاسل الإنتاج ومجموعات الأعمال المحلية. ومن الانجازات والنتائج المتوقعة ما يلي:

(أ) إنشاء وحدة للتكامل الإنتاجي داخل اتحاد الغرف الصناعية، بغرض النهوض بأنشطة الربط فيما بين الصناعات المحلية وتجميعها؛

(ب) مساعدة غرفة الصناعات الالكترونية في خاليسكو وحكومة الولاية، في إنشاء مركز التطوير والدعم الخاص بالموردين. وسوف يعين المركز رابطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية لتشكل، في غضون ثلاث سنوات، سلاسل ومجموعات إنتاجية، مما سيمكنها من إنتاج ما قيمته حوالي ١,٢ بليون دولار من السلع والخدمات التي تستورد حاليا. كما قدمت المساعدة لرابطة صناعات المنطقة الحرة بولاية تشيهواهوا ولحكومة الولاية من أجل إنشاء مركز للتطوير والدعم خاص بالموردين، وإدماج ما لا يقل عن ١٠٠ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإنتاج والتصدير، في غضون ثلاثة سنوات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بترويج ١٢ مبادرة للتكامل الإنتاجي تستلزم إدماج حوالي ٦٠٠ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإنتاج.

١٩ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا إيجاد فرص عمل من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجالات التسويق وإدارة الأعمال والائتمان. ونفذت، في إطار شراكة مع شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية ٦٢ مبادرة في مجال الإنتاج، بما في ذلك إنتاج العسل العضوي والصمغ العضوي لأغراض التصدير، والاستغلال المنظم للخشب الاستوائي والزراعة العضوية والمنتجات اليدوية المزخرفة وتربية القريدس في المزارع وأسماك الزينة. وتدير النساء قرابة ٣٠ في المائة من هذه المبادرات.

٢٠ - ومنذ الشروع في إصدار التقرير العالمي عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٠، أعدت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقاريرها الوطنية عن التنمية البشرية. وحتى الآن نشر ١٥ بلدا تقارير وطنية عن التنمية البشرية وينتظر صدور ستة تقارير جديدة في عام ١٩٩٨. وأصدرت سبعة بلدان في المنطقة هي الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا، تقريرين أو أكثر نظرا لما خلفه نشر تلك التقارير في تلك البلدان من وقع إيجابي ولما وفره من مساهمة كبيرة في النهوض بأهداف وبرامج واستراتيجيات التنمية البشرية المستدامة. كما نشر في المنطقة أول تقرير عن التنمية البشرية على مستوى البلديات - حيث نشرت بوليفيا ثلاثة تقارير من ذلك القبيل عن مدن لاباز وكوتشابامبا وسانتا كروز.

٢١ - وسوف يشرع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ في إصدار ثلاثة تقارير دون إقليمية لمنطقة أمريكا الوسطى والمنطقة الأندية ومنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وسينشر، في عام ١٩٩٨، استعراض عام عن الحالة في مجال التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحت عنوان "Educacion: An Agenda Del. Silo XXI; Hacia UN De sarollo Humano" (التعليم: خطة للقرن ٢١ - السعي إلى تحقيق التنمية البشرية).

باء - الحكم ودعم البلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية خاصة

٢٢ - تعزيز سيادة القانون وإصلاح القضاء: شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام ١٩٩٧، في تنفيذ برنامج للإصلاح القضائي، مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومانحين آخرين. وسيكون لذلك البرنامج نتائج بعيدة المدى على نظم إقامة العدالة. وسوف يسهم في تحديث تلك النظم وإضفاء الصبغة الشرعية عليها وذلك عن طريق جملة أمور منها تشجيع وصول الفئات المحرومة، بقدر أكبر، إلى تلك النظم. كما سيهيئ البيئة القانونية والأمنية لحفز الاستثمارات الوطنية والدولية.

٢٣ - وسيضطلع البرنامج، على وجه التحديد، بما يلي: (أ) إمداد المشرعين، والمجتمع المدني، ومنظمات التعاون الدولي بالبيانات المتعلقة بالعدالة، ونظم السجون، والعدالة فيما يتصل بالقصَّر والنساء، وهي معلومات أعاق الافتقار إليها صياغة السياسات واتخاذ قرارات في هذا المجال؛ (ب) دعم صياغة وتنفيذ السياسات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالعدالة، بما في ذلك عمليات بناء توافق في الآراء؛ (ج) إقامة صلات دائمة فيما بين اللجان الوطنية للإصلاح القضائي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة؛ (د) تعزيز التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم

المتحدة، والمصارف الإنمائية، والمانحين الرئيسيين في مجال التعاون الدولي. ويقوم البرنامج بتطبيق البحوث، بمشاركة من الخبراء الوطنيين والمنظمات غير الحكومية، وإجراء الدراسات القطاعية المتعمقة (فنزويلا)؛ وهو يوفر المساعدة التقنية لتطبيق قوانين العقوبات الجديدة (السلفادور)؛ وينظم اجتماعات فيما بين السلطات القضائية، وحلقات دراسية لأغراض التدريب المهني. وسيبدأ في عام ١٩٩٨ نشر مجلة للإصلاح القضائي.

٢٤ - وفي إطار اتفاقات السلام الموقّعة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وضعت حكومة غواتيمالا خطة للسلام تشمل أربعة مجالات استراتيجية: (أ) إعادة إدماج المشردين وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛ (ب) التنمية البشرية المتكاملة؛ (ج) التنمية الإنتاجية المستدامة؛ (د) تعزيز الدولة الديمقراطية وتحديثها. وقد اعتمدت منظومة الأمم المتحدة وجميع المانحين الرئيسيين في المجتمع الدولي اتفاقات السلام بوصفها إطارا مرجعيا مشتركا لوضع أولويات المساعدة الإنمائية.

٢٥ - وكان الإنجاز الرئيسي المحقق في عام ١٩٩٧ هو تسريح نحو ٠٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين، مما يشكل مثالا ناجحا على التنسيق بين الحكومة والمجتمع الدولي. وقد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي في هذا المجهود، وكذلك من أجل إقامة ثمانية مخيمات للاستيطان المؤقت. وقد سهلت الأمم المتحدة أيضا البرامج التوجيهية لتشخيص الحالة الصحية للمقاتلين السابقين في الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وتوفير الرعاية الصحية لهم أثناء مرحلة التسريح. وقد ساندت منظومة الأمم المتحدة عملية إعادة توطين المشردين في مقاطعات ألتا فيراباس، وأوي تينانغو، وسان ماركوس، وإل بيتين، وإل كيشي، وسوتشيبيكيس. وفي عام ١٩٩٧، ركز البرنامج على تشييد المستوطنات، وتقديم المساعدة التقنية لتحسين الإسكان، ووضع مقترحات لمشاريع تقدم لمصادر التمويل الوطني من أجل تشييد وتحسين المساكن.

٢٦ - ومن الأنشطة الهامة الأخرى نشر الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، والدعم التقني والبشري والمالي الذي تلقته منظمات المايا. وقدم الدعم أيضا إلى الحكومة واللجان المحددة المنشأة للإشراف على اتفاق السكان الأصليين من أجل زيادة مساهمة السكان الأصليين في المناقشات والمقترحات المؤثرة في حياتها، من قبيل الإصلاح التعليمي، وحقوق النساء من السكان الأصليين، والمشاركة الشعبية، وصون الأماكن المقدسة والحقوق المتعلقة بالأرض. وثمة زيادة الآن في الاهتمام الموجه إلى الأنشطة الإنتاجية المتوسطة والطويلة الأمد اللازمة لضمان إعادة الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي للمقاتلين السابقين المسرحين (العسكريين منهم وأفراد العصابات)، والسكان، والمشردين، الذين عادوا إلى الوطن.

٢٧ - وفي محاولة لمعالجة حالة النزاع الداخلي الحاد التي تعاني منها كولومبيا، وافق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على تقديم ١,١ مليون دولار لثلاثة مشاريع مترابطة. وسيتصدى المشروع الأول (٠٠٠ ٣٠٠ دولار) للمشاكل التي يواجهها المشردون داخليا الذين وقعوا ضحايا للعنف السياسي، والإساءات المرتكبة ضد حقوق الإنسان، والنزاع المسلح. ويركز المشروع الثاني (٠٠٠ ٣٤٠ دولار) على السلام والمصالحة الوطنية. وسوف يعزز المشروع من بناء توافق في الآراء عن طريق تسهيل الحوار فيما بين ممثلي قطاعات المجتمع

المختلفة بشأن المشاكل الرئيسية التي تواجه كولومبيا. وتكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة في عام ١٩٩٨، وهو عام للانتخابات. أما المشروع الثالث (٠٠٠ ٥٠٠ دولار) فسيستهدف المشاكل الطويلة الأمد الناجمة عن النزاع الداخلي المسلح الذي دام ٤٠ عاما، عن طريق تناول المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وبناء توافق في الآراء والحوار الوطني، وبناء القدرات من أجل الإصلاحات المؤسسية. وسيكون هذا المشروع بمثابة مظلة للمبادرات الثلاث.

جيم - المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

٢٨ - في مجال المسائل المتعلقة بنوع الجنس، بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا في تنسيق حملة توعية لوسائط الإعلام والجمهور مشتركة فيما بين الوكالات على نطاق القارة بأكملها بشأن العنف ضد النساء والفتيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأثناء المرحلة الأولى للحملة، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٥ دولار، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار. وسوف تعتمد هذه الحملة على شبكة الممثلين والموظفين في كل وكالة من الوكالات الممولة، فضلا عن المراكز الإعلامية للأمم المتحدة في كافة أنحاء المنطقة فيما يتعلق بالدعوة، وبناء القدرات، والاتصال الإعلامي، ويتم العمل في شراكة مع مجموعة واسعة من الجماعات المحلية والإقليمية. وتشتمل الأنشطة على احتفالات تحظى بقدر كبير من التغطية والدعاية مثل حفلات موسيقى الروك التي تحييها فرق موسيقية شهيرة. وتشكل هذه المبادرة أيضا مثالا على التعاون المركز فيما بين الوكالات.

دال - حماية البيئة

٢٩ - في مجال البيئة، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٣ بلدا في الحصول على ٥,٥٦ ملايين دولار من مرفق البيئة العالمية لتمكين هذه البلدان من الوفاء بالتزاماتها الناشئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي. ومن بين البلدان المؤهلة في المنطقة والبالغ عددها ٣٣ بلدا، تلقى ١٩ بلدا تمويلا للأنشطة التمكينية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. ويجري في ٤ من البلدان الـ ١٤ المتبقية إعداد مقترحات، بمساعدة من مرفق البيئة العالمية، في حين شرعت ٨ منها في عملية تقديم الطلبات. بالمثل، تلقى ١٦ بلدا - منها بلدان ذات بيئات متنوعة كالبرازيل وفنزويلا والمكسيك. تمويلا للأنشطة التمكينية المتصلة باتفاقية التنوع البيولوجي. وقد ووفق على مشاريع كاملة في مجالي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٧ مليون دولار مقدمة من مرفق البيئة العالمية وغيره من المانحين. وأقرت مشاريع من أجل: (أ) المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال الاستخدام المستدام في المنطقة الساحلية من باتاغونيا والأراضي الرطبة الشرقية في أوروغواي؛ (ب) إقامة برنامج في أمريكا الوسطى والمكسيك لتدعيم الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى؛ (ج) البدء في كهربة الريف في المناطق النائية من بوليفيا باستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

٣٠ - وسوف يوفر برنامج تدعيم الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى إطارا استراتيجيا للاستثمار الجاري والمستقبلي، ومساعدة فنية ترمي إلى المحافظة على التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام في منطقة تضم ما يتراوح بين ٧ و ١٢ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم. وسيتكون البرنامج من شبكة من المناطق المحمية والمناطق الحاجزة تربطها ممرات بيولوجية تتنوع استخداماتها ودرجتها من الحماية. وسيقدم المشروع مساعدة سوف تسهم في قدرات الحكومات والمجتمعات في بلدان أمريكا الوسطى على أن تنشئ معا الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى كنظام يجمع ما بين المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدامات المستدامة له داخل إطار أولويات التنمية الاقتصادية.

٣١ - وقد حصل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من مرفق البيئة العالمية على ١,٣٠٦ مليون دولار لوضع مقترحات ترمي إلى: (أ) حماية التنوع البيولوجي في جزر غالاباغوس؛ (ب) تطوير مصادر الطاقة المتجددة في اكوادور وبنما؛ (ج) وضع برنامج للعمل الاستراتيجي الطويل الأمد من أجل القضاء على التلوث والمحافظة على الموارد البيولوجية لريو دي لابلاتا؛ (د) إظهار الجدوى العامة لاستعمال خلايا الوقود الهيدروجينية في نظام النقل العام في ساو باولو في البرازيل. وستستلزم هذه البرامج مبلغا يقدر بـ ٥٠ مليون دولار، يقدم نصفه مرفق البيئة العالمية، في حين يتم الحصول على المبلغ المتبقي من المانحين الثنائيين والقطاع الخاص. وسيوفر مشروع خلايا الوقود الهيدروجينية الطاقة لحافلات ساو باولو البالغ عددها ٠٠٠ ٢٠ حافلة، وسيجتذب استثمارات طويلة الأجل من مصادر القطاع المتعدد الأطراف والقطاع الخاص، أثناء نقل وتطوير هذه التكنولوجيا التي تمثل آخر ما تم التوصل إليه. وفي حين أن الفوائد المحققة فيما يتعلق بتغير المناخ العالمي ستكون. بلا شك كبيرة من جراء ذلك، فإن الفوائد التي ستعود على نوعية الهواء المحلي لن تقل عنها أهمية. وعلى ذلك، ستقدم السلطات في مكسيكو سيتي قريبا اقتراحا مشابها من أجل تقييم جدوى خلايا الوقود الهيدروجينية في نظم النقل العام. ووقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اتفاق الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعداد استراتيجية من أجل تدعيم الملحق "Tierramerica"، وتوفير الدعم ضمن المجالات ذات الأولوية لوزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاضطلاع بدراسة دون إقليمية عن التجارة والبيئة. وقد أنشأ أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفقا استشاريا إقليميا في المكسيك يحظى بدعم من المكاتب القطرية. وقد واصل البرنامج الإقليمي، بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة تنمية الإنديز، دعمه لأنشطة لجنة التنمية والبيئة. وقد نشر تقريره المعنون "الفجر في الإنديز".

٣٢ - وبناء على طلب من رؤساء الدول الذين اجتمعوا في مؤتمر نصف الكرة الأرضية المعني بالتنمية المستدامة الذي انعقد في سانتا كروز، ببوليفيا، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صياغة مشروع لدعم إنشاء شبكة معارف للأمريكتين. وقد بدئ بالفعل في تنفيذ مرحلة تجريبية لهذه الشبكة. ويهدف المشروع إلى تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة بما يعود بالفائدة على المجتمع الإنمائي من خلال بناء القدرات، والربط بين الشبكات القائمة، وتوزيع المنشورات.

هاء - مسائل الإدارة

٣٣ - من الوجهة التنفيذية، يتسم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتنفيذ الوطني. فالتنفيذ الوطني هو الطريقة المفضلة للتنفيذ، إذ يضع الملكية بشكل راسخ في أيدي البلد المستفيد من البرنامج، ويكون الهدف منه تعزيز بناء القدرات واستدامة الجهود الإنمائية. وترتبط ترتيبات التنفيذ الوطني في المنطقة أيضا بقدر كبير من موارد التمويل المشترك، التي تنبع في المقام الأول من مشاركة الحكومة في النفقات. ويجري تنفيذ ٨٠ في المائة من البرامج الجارية تنفيذا وطنيا.

٣٤ - وثمة أسباب مختلفة تفسر نمو التنفيذ الوطني وتقاسم التكاليف في المنطقة. فالتنفيذ الوطني يوفر إطارا مرنا لإقامة الشراكات فيما بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية ومصادر التمويل الوطنية والدولية. وقد طبق هذا الأسلوب على نحو مرن من خلال تكييفه مع سياقات وطنية محددة، كما أنه تصدى لطائفة من الاحتياجات في كافة أنحاء المنطقة. وفي حالات بناء السلام وبناء توافق الآراء الوطني، كان الحياد الذي يتسم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساسيا للدور الذي يؤديه كجهة تحكيم ووساطة بين المقاتلين السابقين والقوي السياسية المعارضة. وكان لشفافية عمليات البرنامج الإنمائي دورا رئيسيا في تعزيز مشاركة الحكومة في النفقات، ولا سيما ما نشأ كقروض من المؤسسات المالية الدولية. وكان البرنامج الإنمائي شريكا قيما في حالات تغير الحكومات، وكذلك في دعمه للديمقراطيات الناشئة ذات المؤسسات الضعيفة.

٣٥ - وقد اعتمدت الحكومات في المنطقة اعتمادا متزايدا على البرنامج الإنمائي لتوفير الخدمات اللازمة لدعم عملية التنفيذ. وتعد المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي من الشركاء المثاليين في هذا المجال، وذلك، بفضل جملة أمور منها، وجودها المحلي، وقدرتها الإدارية، وكفاءتها، وشفافيتها. وأن الخدمات المقدمة لدعم عملية التنفيذ، من قبيل الإدارة المالية والإبلاغ المالي، والمساعدة في التعاقد مع الأخصائيين الفنيين، وشراء المعدات، تضيف قيمة كبيرة لعملية التنفيذ. وتتسم استجابة البرنامج الإنمائي بالسرعة والمرونة كما تتسم نواياه وعملياته بالشفافية. وقد كانت هذه السمات من العوامل الأساسية لنمو قاعدة موارد البرنامج، وستستمر هذه السمات في جذب الطلب عليها. والأمر الأهم هو أن توفير خدمات الدعم يسهم في بناء القدرات. فاتباع نهج التعلم عن طريق الممارسة، وهو جزء لا يتجزأ من علاقة الشراكة القائمة بين الجهة الوطنية المنفذة والمكتب القطري، قد أدى في بعض البلدان إلى تحمل الجهة المنفذة جميع مسؤوليات التنفيذ. بل إن هذا هو الهدف الأساسي للشراكات التي تقوم بين المكاتب القطرية وجهاز التنفيذ الوطني.

ثالثا - التحديات والخطط الرئيسية لعام ١٩٩٨

٣٦ - سوف يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تدابير تؤدي إلى امتثال المنطقة للبارامترات الجديدة التي يقترن بها الدعم المقدم من المجلس التنفيذي لاستمرار التوسع في الموارد غير الأساسية، ودعم المكاتب القطرية للتنفيذ الوطني، تمشيا مع المقرر ٢/٩٨. وسيواصل المكتب أيضا توفير التدريب في هذه المجالات للحكومات والمكاتب القطرية من مناطق أخرى، بناء على طلبها.

٣٧ - وريثما تنشأ مرافق للموارد دون الإقليمية في المنطقة، سيتخذ المكتب تدابير لزيادة توفير خدمات فنية رفيعة النوعية إلى البلدان المستفيدة من البرنامج. ومن الأنشطة المتوخاة وضع قائمة بالمستشارين في مجالات التركيز التي تشملها ولاية البرنامج الإنمائي، وإنشاء أفرقة استشارية قطرية. ومن المعتزم نقل مهمة توفير هذه الخدمات في نهاية المطاف إلى مرافق الموارد دون الإقليمية لدى إنشائها في المنطقة.

٣٨ - وبغية تعزيز الكفاءة ضمن سياق خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ وتقديم خدمات سريعة الاستجابة للمكاتب القطرية في المنطقة، سيعزز المقر تنظيم الأفرقة القطرية وسير عملها كمؤسسات توفر مختلف الاحتياجات. فضلا عن ذلك، سيواصل المكتب الإقليمي مساهمته في الجهد المشترك المبذول لاستحداث الأدوات اللازمة للاضطلاع بالإشراف الشامل، مثل مؤشرات الإدارة وتقييم البرامج، ولكفالة الأخذ بها.

٣٩ - وسيجري أيضا على نحو كبير زيادة وتحديث كفاءة الإدارة المالية البرنامجية، من خلال استخدام الإصدارات الجديدة والمحسنة من نظام إدارة المعلومات المالية. ويجري تطبيق هذا النظام أيضا في شعبة السياسات والبرامج الإقليمية في المكتب على صعيد المقر. وكان المكتب رائدا في استحداث هذا النظام وأدى دورا رئيسيا في تطويره كنظام مشترك يطبق الآن على الصعيد العالمي. وسيواصل المكتب دعم الوحدات المركزية فيما يتعلق بالتطوير المشترك لنظام إدارة المعلومات المالية وتطبيقه على الصعيد العالمي من خلال مركز تطوير ودعم نظام إدارة المعلومات المالية في مونتيفيديو، بأوروغواي.

- - - - -